«المزاج الأميركي الجديد»... يزعج بني سعود

عبد المنعم علي عيسى

عندما تمّ الإعلان عن فشل الاجتماع الذي عقده ممثلو الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ١٣ / ١ / ٢٠١٦ في التوصل إلى اتفاق يقلع به جنيف السوري في موعده المقرر، لم يكن ذلك الفشل ثانوياً ولا عرضياً بل إنه يحمل الكثير من الدلالات والكثير من المؤشرات وخصوصاً أن نقاط الخلاف ما بين المعسكرين لا تزال قائمة على الرغم من أن بعضها قد تمت حلحلته في غضون الأسبوع الفائت.

أن يذكر الموعد الذي ستنطلق فيه مفاوضات التسوية السورية في القرار ٢٢٥٤ الصادر عن مجلس الأمن ١٨ / ١٢ / ٢٠١٥ فذاك أمر غير عادي وهو يهدف إلى اعتبار هذا الأخير (الموعد المحدد) جزءاً لا يتجزأ عن باقي البنود التي جاء بها القرار، وبالتالي فإن الالتزام به هو إحدى الخطوات العملية لتنفيذه، إلا أن السؤال المهم هنا هو: إذا كان حجم الاختلاف الذي ظهر مؤخراً كبيراً إلى هذه الدرجة فلماذا ذهب الجميع إلى تحديد ٢٥ / ١ / ٢٠١٦ موعداً للبدء في مفاوضات التسوية السورية؟ الأرجح أن واشنطن هي التي كانت تقف وراء هذا الأمر فهي ترى أن المزيد من الانتظار يعني –كما يشير سياق العمليات العسكرية– المزيد من تساقط الأوراق الرابحة بعدما تأكد أن الجيش السوري (وحلفاءه) قد استطاعوا تغيير السمة التي كانت تميز العمليات العسكرية (الكرّ والفرّ) لتصبح ذات اتجاه واحد هو للأمام دونما خط رجعة وعلى جميع الجبهات دفعة واحدة.

أن نكون على مرمى أسبوع واحد فقط من الموعد المحدد لجنيف السوري وفي الأفق كل هذه النقاط الخلافية المعلن منها والمستتر فهذا أمر غير عادي بالتأكيد، ومن المهم هنا تحديد إذا ما كان هذا الأمر يندرج في إطار التصلب الذي يمارسه المتفاوضون في ربع الساعة الأخير الذي تتهاوى بعده حدود هذا الأخير، أم إن وراء الأكمة الأميركية ما وراءها؟

الآن تتضح وبما لا يقبل الشك المرامي التي هدف مؤتمر الرياض (٩+١٠ / ١٢ / ٢٠١٥) إليها بدءاً من التفاف استباقي على لوائح الإرهاب الأردنية التي لم يتم الإعلان عنها بعد ما يشير إلى عمليات شد وتراخ لم تنته ولا مقدراً لها أن تفعل عما قريب، وصولاً إلى فرض سياسة الأمر الواقع بجعل مؤتمر الرياض جعبة السهام الوحيدة التي تحتوي على ما ستتزود به المعارضة السورية عشية ذهابها إلى جنيف عندما تم الإعلان عن الهيئة العليا للمفاوضات التي انبثقت عن مؤتمر الرياض ١٠ / ١٢ / ٢٠١٥ كان السعوديون يدركون بالتأكيد أن تلك التركيبة سوف تلقى اعتراضات كبيرة داخلية من شرائح واسعة من المعارضة التي تجاهلها المؤتمر وخارجية من الروس والإيرانيين كحد أدنى ومع ذلك ذهبت الرياض في منحاها ذاك إلى نهاياته في رهان ينصب على الدعم الأميركي الذي يمكن أن يكون حاسماً إذا ما ظلت المواقف الأميركية على ما هي الآن وهو أمر لا يبدو مرجحاً فـ(وفد الرياض) تجاهل في تركيبته شرائح واسعة من المعارضة السورية لعل في الذروة منها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (صالح مسلم) على اعتبار أن هذا الأخير يملك ذراعاً عسكرياً تمثله وحدات حماية الشعب الكردية، وهذا التجاهل تحديداً ما كان له أن يحدث لولا ضوء أخضر أميركي واسع الطيف انطلاقاً من أن واشنطن تمسك بزمام الورقة الكردية من طرفيها ووسطها أيضاً بمعنى أن الخيار الكردي سوف يكون مع ما تذهب إليه واشنطن التي عمدت إلى إبلاغ القيادات الكردية بأن الغياب الكردي سوف يكون فقط في الجلسات الافتتاحية (الشكلية) في حين إنهم سيكونون حاضرين في المراحل اللاحقة، وهو ما يمثل تضحية أميركية بالحليف الكردي الذي ما انفكت واشنطن تعلن بأنه كان طرفاً فاعلاً وقوياً في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، والغريب ألا تكون هناك ذريعة غير تلك التي تم إبلاغ الأكراد بها (شكلية الجلسة الافتتاحية) فحتى ولو كان هذا الأمر صحيحاً وهو ليس كذلك تماماً وحتى ولو كانت واشنطن ترى في تلك الجلسة شكلية أو هوليودية فلماذا أو ما المانع من حضور الأكراد أقله لإعطائهم فرصة الظهور وسط الأضواء وبالتالي المنافسة إذا ما كان فيهم نجوم تستحق أن تأخذ فرصتها.

حتى اللحظة ١٨ / ١ / ٢٠١٦ لا تزال المواقف في تمثيل المعارضة السورية على حالها وهي تقوم على إصرار أميركي سعودي بوجوب أن يكون وفد الرياض هو الممثل الوحيد الذي يجب أن يحضر جنيف في حين نرى أن موسكو كانت قد عرضت أفكاراً أخرى تتجاوز في تركيبتها وفد الرياض كأن تكون طاولة جنيف السورية ثلاثية الأضلاع بمعنى أن يكون هناك وفدان للمعارضة السورية أحدهما المدعوم سعودياً والثاني دون أو أن يتم تطعيم وفد الرياض بأسماء من خارجه وهو ما تأكد أن واشنطن لربما تكون قريبة من هذا الطرح بعدما تأكدت لقاءات (مايكل رتني) المبعوث الأميركي إلى سورية مع معارضين سوريين في باريس وجنيف على مدار الأيام القليلة الماضية، على الرغم من أن أمراً كهذا (تطعيم وفد الرياض) سوف تكون له من المحاذير أكثر بكثير من الإيجابيات وهو سيفضي إلى مزيد من المآزق أكثر مما يحل منها نظراً لحجم التباعد الهائل فيما بين (أهل الدار) وبين (الدخيلين) عليها.

اليوم يبدو الموقف الروسي أكثر صلابة بما لا يقاس بما كان عليه في المرحلة التي سبقت انعقاد جنيف ٢ (٢١ / ١ / ٢٠١٤) عندما أبدت موسكو مرونة عالية جداً أتاحت للأميركان التفرد في اختيار وفد المعارضة الذي جاء كله من الائتلافيين، كان ذلك تحت ضغط سياسي هائل كانت تتعرض له موسكو جراء الأزمة الأوكرانية التي كانت قد اندلعت تشرين الأول ٢٠١٣.

أما الآن فإنها (موسكو) ليست بوارد الدخول في مقايضات مشابهة ليس بسبب هدوء الجبهة الأوكرانية فحسب بلا لأنها لا يمكن أن تفرط بكل هذا الجهد الذي بذلته منذ بدء عاصفة السوخوي ٣٠ / ٩ / ٢٠١٥ لتترك لواشنطن قطف ثماره، هذا إضافة إلى أن مرونة جنيف ٢ لا تبدو اليوم واقعية على الإطلاق فالانخراط العسكري الروسي في سورية يمنح موسكو مزيداً من خيوط اللعبة السياسية إذ لطالما كانت القوة العسكرية الراجحة والتي تملك القدرة على تغيير وجهة الأحداث تملك القدرة أيضاً على فتح الأقنية السياسية العديدة بما يتناسب مع القدرات السابقة.

من الواضح أن واشنطن هي من يسمك بالقرار السياسي وهي إلى اليوم تتلطى وراء التصلب السعودي لابتزاز موسكو إذ إن من المعروف أن كل ذاك التصلب لا يحتاج إلى أكثر من «غمزة» أميركية لتحيله مرناً كما هو آح البيض، واليوم نحن على مرمى يوم واحد من لقاء زيورخ الذي سيجمع لافروف مع كيري (غداً) وفيه سيكون صانع القرار السياسي الأميركي حاملاً في ذهنيته المستجدات الأخيرة في العلاقة مع طهران والتي مرت خلال اليومين الماضيين بمنعطف لا يقل أهمية ربما عن اتفاق فيينا ١٤ / ٧ / ٢٠١٥ فأن تذهب واشنطن إلى الطلب من طهران لإطلاق صفقة تبادل للأسرى (وهي الصفقة التي تمت في ١٦ / ١ / ٢٠١٦ فذاك أمر له العديد من الدلالات والعديد من المؤشرات التي تدركها الرياض وهو ما يفسر كل هذا السعار الذي ظهرت عليه الدبلوماسية السعودية خلال الـ«٤٨» ساعة الماضية فهي تدرك أن الحظر الذي رفعته واشنطن ١٧ / ١ / ٢٠١٦ عن السجاد والكافيار الإيرانيين سيعني «أرضية» جديدة و«مزاجاً» جديداً أميركيين.

مع اقتراب ٢٥ الشهر الجاري..

جهود دولية مكثفة لعقد مفاوضات جنيف في موعدها

وكالات

في إطار المساعي الدولية لحل الأزمة السورية من خلال المفاوضات المرتقبة في الخامس والعشرين من الشهر الجاري في جنيف، جرى تكثيف للمشاورات والنقاشات الدولية حول هذا الموضوع، حيث حضرت التسوية السلمية للأزمة في الاجتماع الوزاري الدوري للاتحاد الأوروبي، كما عقد مجلس الأمن الدولي جلسة مشاورات لتقييم التحضيرات لاستئناف المفاوضات.

وبدأ اجتماع مجلس الأمن وراء الأبواب المغلقة في الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت نيويورك، من يوم أمس، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، وذلك مع اقتراب موعد ٢٥ كانون الثاني الذي حدده المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا لاستئناف المفاوضات بين الحكومة السورية ووفد المعارضة في جنيف. ولم يرشح أي معلومات من داخل الجلسة حتى ساعة إعداد هذه المادة.

ومن اللافت، أنه لم يتم حتى الآن تشكيل وفد المعارضة، كما لم تتمكن الدول المشاركة في مجموعة دعم سورية حتى الآن من وضع قوائم متفق عليها للتنظيمات الإرهابية التي تنشط في سورية. ويحتل الملف السوري جزءاً مهماً من مناقشات وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم الدوري أمس في بروكسل، وذلك قبل عدة أيام من انعقاد مفاوضات جنيف ٣، لمعاينة إمكانية إطلاق مفاوضات حقيقية بين الحكومة السورية والمعارضة تؤدي إلى حل سياسي للأزمة المستمرة منذ ما يقرب من خمس سنوات.

وقال مصدر أوروبي مطلع وفق ما نقلت عنه وكالة «أكي» الإيطالية للأنباء، «نريد تحريك الأمور من أجل بناء الثقة، ونحن على استعداد لتقديم المساعدة للمعارضة السورية أثناء المفاوضات وفي المرحلة الانتقالية»، حسب مصدر أوروبي مطلع. وأفاد المصدر أن المساعدات الأوروبية، في هذا المجال، ستكون لوجستية، عملية وغير سياسية دون أن يقدم مزيداً من التفاصيل، وأوضح أن الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، ستنتهز فرصة لقاء الوزراء لتقدم لهم ملخصاً عن لقاؤها قبل أيام بكل من دي ميستورا، ووفد من المعارضة برئاسة رياض حجاب.

كما سيشمل النقاش السوري مساراً آخر استدعاه وجود وزير الخارجية الأردني ناصر الجودة، في بروكسل، هو ملف اللاجئين السوريين، حيث يقوم الأردن بممارسة ضغط دبلوماسي قوي تحضيراً لمؤتمر لندن لمساعدة اللاجئين السوريين المقرر بداية الشهر القادم في لندن

وعقد الجودة لقاء ثنائياً مع موغيريني مساء الأحد، ويستعد للقاء الوزراء خلال فترة الغذاء، «ستتم مناقشة مسألة اللاجئين بالطبع وكذلك مسألة تحديد الجماعات الإرهابية التي يجب استبعادها من المفاوضات السورية، وهو الأمر الذي كلف الأردن، دولياً، بإنجازه»، وفق المصدر نفسه. وأكد المصدر أن الاتحاد الأوروبي ملتزم حتى الآن باللائحة التي حددتها الأمم المتحدة للجماعات الإرهابية السورية، مشيراً إلى أن بروكسل لن تتدخل في العمل الذي يقوم به الأردن في هذا المجال. وتوقع المصدر أن يعلن وزراء خارجية الاتحاد استمرار دعمهم للأردن من أجل القيام بعبء اللاجئين، بوصفه دولاً مستقرة وعاملاً أساسياً في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

من جهته رأى وزير الخارجية الايطالي باولو جينتيلوني، وفق ما نقلت عنه «آكي»، أن «بإمكان أوروبا أن تسهم بضمان بدء المفاوضات بين الحكومة السورية بقيادة (الرئيس) بشار الأسد وقوات المعارضة»، على الرغم من أن «الوصول إلى التفاوض لن يكون أمراً سهلاً»، حسب قوله.

لقاءسابق أممي روسي أميركي غربي بشأن سورية (رويترز – أرشيف)

وفي تصريحات له لدى وصوله إلى بروكسل أمس، لحضور الاجتماع الدوري لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، أضاف جينتيلوني، «نحن نسعى إلى لفتة أوروبية تنطوي على دفعة في مجال الأزمة الإنسانية والأزمة السورية بشكل عام، وهو أمر ضروري لأنه من الممكن أن يُتخذ في نيويورك قرار بإمكانية أن تبدأ الاثنين المقبل، المفاوضات بين النظام وقوى المعارضة»، في سورية.

وتابع: «علينا أن ندرك أن الطوارئ الإنسانية في سورية ربما لم تصل أبداً إلى مستوى بهذه الفداحة كما هي عليه الآن»، وبالتالي «فإن العمل على بدء هذه المفاوضات في الـ٢٥ من الشهر الجاري، هو أمر أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى»، واختتم بالقول: إنه «ليس عملاً سهلاً»، لكن «صوت أوروبا يمكن أن يسهم بجعله ممكناً».

وفي الإطار ذاته، أقرت موغيريني، بأن «السلام في المنطقة العربية لن يتحقق بسهولة وسرعة، ولكنه سيأتي في النهاية»، وجاء ذلك في تصريحات نقلتها «آكي» عنها، أدلت بها أمس لدى وصولها إلى مقر انعقاد الاجتماع، حيث كررت التعبير عن قناعتها بأن بدء تطبيق الاتفاق النووي الإيراني، وما تبعه من رفع العقوبات عن طهران، يؤدي إلى تعزيز فرص السلام في المنطقة.

وأصرت المسؤولة الأوروبية على التركيز على أن التقارب الإيراني الغربي سيؤثر إيجاباً على الملف السوري، وقالت، «سنناقش تطورات الملف السوري في ضوء الأمور المشجعة التي حدثت في فيينا قبل أيام»، وعززت مجدداً على الوتر الإنساني، حيث اعتبرت أن «مهمة الاتحاد الأوروبي تتركز على العمل على حشد الجهد الدولي لتحسين الوضع الإنساني للسوريين سواء داخل البلاد أم ما حولها وعلى تسهيل العملية السلمية»، وتطرقت في هذا الشأن، إلى اللقاء المرتقب بين الوزراء الأوروبيين، برئاستها، مع وزير الخارجية الأردني ناصر الجودة، «الأردن شريك قوي للاتحاد ليس فقط في مجال التعامل مع ملف اللاجئين، بل أيضاً من عملية السلام السوري، التي نأمل أن تنطلق قريباً»، على حد قولها.

على خط مواز فإن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس، قال وفق ما نقلت عنه وكالة «سمارت» المعارضة للأنباء: «لا أستطيع تأكيد إجراء المفاوضات السورية في الـ٢٥ من الشهر الجاري»، ورحب فابيوس برفع العقوبات عن إيران بموجب الاتفاق النووي، مؤكداً وجوب «اليقظة» لضمان وفاء طهران بالتزاماتها، بحسب ما نقلت عنه وكالة الصحافة الفرنسية.

وأمل الوزير الفرنسي في أن تكون للظروف التي أدت للتوصل إلى هذا الاتفاق «انعكاسات إيجابية على الموقف العام لإيران في المنطقة»، موضحاً، «أن المفاوضات السورية المؤمل عقدها نهاية كانون الثاني الجاري تشكل مناسبة أولى لاختبار نيات طهران».

وأعرب الأمين لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، وفق ما نقلت عنه وكالة «سبوتنك» الروسية للأنباء، عن أمله في «أن تتجاوب كافة الأطراف السورية مع دعوة دي ميستورا بشأن سورية، للمشاركة بفاعلية في اجتماع جنيف، لبدء مسار الحل السياسي».

وادعى حرصه على الشعب السوري، مؤكداً أهمية السعي «لوقف إطلاق النار وفق مقتضيات قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، وتوفير المناخ اللازم لإنجاح العملية السياسية وإنهاء المعاناة الإنسانية للشعب السوري وتحقيق تطلعاته المشروعة».

كما أكد العربي دعمه لجهود الأمم المتحدة ومبعوثها دي ميستورا، مجدداً استعداد جامعة الدول العربية للعمل مع مجموعة الدعم الدولية الخاصة بسورية من أجل تذليل ما يعترض تسوية الأزمة من عقبات.

دير لاين: تدريب قوات محلية أفضل من إرسال قوات برية إلى سورية

وكالات

أورسولا فون دير لاين

أكدت وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير لاين ضرورة تدريب قوات محلية في سورية لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي على غرار «التجربة الناجحة في العراق» لأن إرسال قوات برية إليها سيكون «حلاً خاطئاً»، مستبعدة قيام بلادها بإرسال جنود إلى سورية.

وفي لقاء مع صحيفة بيلد الألمانية أجابت وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير لاين على سؤال عن إذا ما كان على الغرب إرسال قوات برية إلى سورية وضد تفكيرنا العصري وحريتنا وحضارتنا»، مستبعدة إمكانية فرض التنظيم حرباً عالمية جديدة على أوروبا، لأن ما يسمى «الدولة الإسلامية ليست دولة بل تنظيم إجرامي جاء بالإرهاب إلى أوروبا»، مشددة على ضرورة حماية العالم من هجماته.

تصريحات فون دير لاين جاءت عقب إعلان قائد الشرطة الألمانية هولغر مونش يوم الجمعة الماضي عن تزايد في أعداد الإرهابيين الألمان العائدين إلى ألمانيا بعد انخراطهم في صفوف التنظيمات الإرهابية في سورية والعراق.

كلينتون لاتريد وجوداً أميركيا كبيراً في سورية وساندرز يؤيد نهج أوباما

وكالات

خوفاً من أن يكووا بنفس النار التي أحرقت في العراق من سبقهم إلى الرئاسة، أكد مرشحو الحزب الديمقراطي في السباق الرئاسي الأميركي الحالي خلال مناظرة لهم، معارضتهم لإرسال قوات أميركية برية إلى الشرق الأوسط لمواجهة تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، رغم أنهم أقروا بدور بلادهم في ظهوره، وبواجبها في محاربة التنظيم، ودعوا واشنطن للتعاون مع روسيا وإيران بهذا الخصوص.

وأعرب كل من برني ساندرز وهيلاري كلينتون ومارتن أومالي، وفق ما نقل عنهم الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، عن تأييدهم لنهج الإدارة الأميركية الحالية والرئيس باراك أوباما فيما يخص الامتناع عن تدخل واسع النطاق في سورية والعراق مع التركيز على تدريب ودعم «القوات المحلية».

وقالت كلينتون: «إنني ضد وجود أميركي واسع النطاق في سورية»، وشددت على ضرورة اتخاذ إجراءات دبلوماسية بموازاة الجهود العسكرية لمحاربة داعش، مضيفة أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري يتولى هذه المهمة في الوقت الراهن». وأضافت المرشحة الديمقراطية أن لديها خطة من ٣ نقاط بشأن مواجهة التنظيم لا تتضمن إرسال قوات برية إلى المنطقة.

وأوضحت أن الحديث يدور عن «تثبيت الزعامة الأميركية في التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب، ودعم المقاتلين الموجودين على الأرض، بما في ذلك الجيش العراقي الذي ازدادت قدراته، والقوات السنية التي تساعدها واشنطن في استعادة قدراتها، والمقاتلون الأكراد في سورية والعراق على حد سواء».

بدوره ساندرز أعرب عن تأييده لنهج الرئيس أوباما ودعا إلى عدم تكرار الأخطاء التي ارتكبتها واشنطن خلال تدخلها العسكري في العراق عام ٢٠٠٣، ما أدى إلى نشوب فراغ للسلطة في البلاد وفي نهاية المطاف إلى ولادة داعش.

وقال وفق ما نقلت عنه وكالة «نوفيستي» للأنباء: «إن واشنطن يجب أن تتعاون مع موسكو وطهران في محاربة داعش، وأضاف، وفق ما نقلت عنه «روسيا اليوم»: «في مجال أولوياتنا في المنطقة أعتقد أن أولويتنا الرئيسية يجب أن تتمثل في القضاء على داعش».

وأردف قائلاً: «توجد في هذه المنطقة دول غنية للغاية مثل السعودية وقطر، ويجب عليها أن تخوض هذه اللعبة بدلا من التوجه بطلبات بهذا الشأن إلى الولايات المتحدة»، وشدد: علينا القضاء على داعش دون أن تكون هناك أحذية أميركية على الأرض».

من جانبه أيد أومرلي موقف الحزب الديمقراطي بشأن القضية ودعا إلى عدم تكرار «أخطاء الماضي». وأضاف: «أظن أن الرئيس أوباما يتصرف في هذا الموضوع بشكل صائب. ويجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار عبر الماضي. ويمكننا بل ومن الضروري أن نرسل أفراداً من القوات الخاصة بصفة مستشارين (إلى المنطقة)، لكن علينا أن نمارس سياسة أكثر نشاطاً في مجال الأمن القومي، لكي نتمكن من التصدي للمخاطر قبل أن يزداد نطاقها لدرجة تدفعنا إلى إرسال وحدات من مشاة البحرية إلى مناطق ما».

التسوية حضرت بقوة في مباحثات المسؤولين الروس مع تميم

لافروف: روسيا وقطر يعولان على بدء مفاوضات جنيف بين الحكومة السورية و«المعارضة» قبل انتهاء الشهر الجاري

وكالات

حضرت التسوية في سورية بقوة في مباحثات المسؤولين الروس وفي مقدمتهم الرئيس فلاديمير بوتين مع أمير مشيخة قطر تميم بن حمد آل ثاني، وذلك قبيل عقد المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة أواخر الشهر الجاري. وبدا أن البلدين يعولان على أن تبدأ المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة في أقرب وقت قبل انتهاء كانون الثاني الحالي بناء على الاتفاقات السابقة وقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤. والتقى الرئيس الروسي أمس في موسكو تميم، وقال في مستهل اللقاء: «تعد قطر عنصراً مهماً في خضم الأوضاع في الشرق الأوسط وفي الخليج. ونحن نتمنى أن نبحث معكم عن حلول لأصعب القضايا» على ما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وأعرب بوتين عن أمله في أن تصبح الجهود التي بذلها الطرفان خلال السنوات الماضية لبناء العلاقات الثنائية، قاعدة جيدة لمزيد من الخطوات، وأضاف: «نحن نعول على دفعة جديدة للعلاقات الثنائية».

وأردف قائلاً: «سنناقش الوضع في الشرق الأوسط والتطورات الجديدة والمشكلات التي تعانيها المنطقة».

بدوره تميم قال: «إن دور روسيا محوري ومهم في الاستقرار في العالم ونتمنى التعاون بيننا وبين الأصدقاء في روسيا ونحاول أن نجد حلولاً للاستقرار لبعض الدول في المنطقة»، معرباً عن أمله في أن تلعب روسيا دوراً مهماً في التسوية السياسية للأزمة السورية. وفي تعقيبه على نتائج محادثات الرئيس بوتين مع تميم أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن موسكو والدوحة أكدتا تمسكهما باتفاقات فيينا بشأن سورية التي تقضي بتهيئة ظروف تمكن شعبها من تقرير مصيره بنفسه.

وقال لافروف: إن كلا البلدين يعولان على أن تبدأ المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة في أقرب وقت قبل انتهاء الشهر الحالي بناء على الاتفاقات السابقة وقرار مجلس الأمن الدولي. وأشار لافروف إلى أن التسوية السورية كانت في صدارة لقاء الرئيس بوتين وتميم أثناء بحثهما في القضايا الدولية، لكنهما تطرقا أيضاً إلى الأوضاع في اليمن وليبيا وغيرها من دول الشرق الأوسط.

وتابع: إن الطرفين أكدا اهتمام موسكو والدوحة ضرورة رفع فعالية مواجهة الإرهاب في إطار الجهود الدولية المبذولة على هذا الصعيد. وأوضح لافروف أن الجانبين نسقا خطوات ملموسة من شأنها أن تسهم في تحقيق هذا الهدف، قائلاً: «ستستمر روسيا وقطر في سعيهما إلى ضمان أكبر قدر ممكن من فعالية مكافحة الإرهاب. وذكر وزير الخارجية الروسي أن الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية اليوم يجب ألا تحجب أهمية القضية الفلسطينية وضرورة استئناف الحوار المباشر بين فلسطين وإسرائيل على أساس قاعدة قانونية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية.

وفي وقت سابق التقى رئيس مجلس الدوما الروسي سيرغي ناريشكين مع تميم، وقال وفق ما نقلت عنه وكالة «سانا» للأنباء: إنه يعول على أن تساعد المشاورات الروسية القطرية في سياق الجهود الدولية الرامية إلى تطبيع الأوضاع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الرئيس الروسي مستقبلاً أمير قطر والوفد المرافق

وأردف قائلاً: «إننا ننطلق من أن التعاون السياسي بين روسيا وقطر يأتي من أجل المساهمة في تطبيق الوضع الذي بات خطراً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

كما أعرب ناريشكين عن أمله في أن تشكل زيارة تميم إلى موسكو مرحلة مهمة في تطوير العلاقات الثنائية والحوار المتعدد الجوانب بين البلدين. وتابع ناريشكين: إن «صيغة فيينا» للمحادثات لدولية حول سورية، التي تشارك فيها قطر، تلعب دوراً مهماً في الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة السورية. وأكد أن موسكو ما زالت تولي اهتماماً أولوياً لمهمة تشكيل تحالف واسع النطاق لمحاربة الإرهاب، وتؤمن بأن مثل هذا التحالف يجب أن يعتمد على أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأن يعمل بتنسيق وثيق مع دول المنطقة التي تتحمل العبء الرئيسي فيما يخص التصدي للإرهاب على الأرض.

من جانبه قال تميم: «إن العلاقات بين قطر وروسيا قوية ومتينة وتاريخية»، مؤكداً اهتمام الدوحة بمواصلة تعزيز تلك العلاقات. وأضاف: «لروسيا دور مهم وقوي في العالم وخاصة في الشرق الأوسط، لثقل روسيا ولأهميتها في العالم». وادعى الأمير القطري الخوف على السوريين وتابع القول: «نعول على الأصدقاء في روسيا في حل مسألة معاناة الشعب السوري وللتسوية السياسة التي يجب أن تكون وفق مطالب الشعب السوري». وأضاف: «نحن مع التسوية السياسة من أول يوم. بكل تأكيد ندعم كل المنظمات الدولية من أجل التوصل إلى الحل السياسي وندعم كل المبادرات للحل السياسي في سورية، لكن يجب أن يكون الحل يرضي كل الأطراف»، في وقت لم تكف قطر عن دعم التنظيمات الإرهابية والمسلحة في سورية.

وبشأن مكافحة الإرهاب ادعى تميم قائلاً: «كلنا نحارب الإرهاب والأهم من ذلك هو تعريف كلمة الإرهاب ومن هم الإرهابيون». وأضاف: إن «مكافحة الإرهاب شيء أساسي ومهم، لكن من الأهم أن نعرف أسباب الإرهاب».

من جهتها، قالت رئيس مجلس الاتحاد الروسي (الشيوخ) فالينتينا ماتفيينكو خلال لقاء مع تميم، وفق ما نقلت «سانا»: «إنه من الضروري وضع قوائم موحدة للتنظيمات الإرهابية في إطار مفاوضات فيينا الخاصة بسورية».

ووصفت ماتفيينكو الاتصالات بين موسكو والدوحة بشأن التسوية السورية بأنه رفيع جداً ودعت إلى مواصلة تبادل الآراء حول أهم المسائل على الأجندة الإقليمية، ومنها محاربة الإرهاب وتسوية الوضع في سورية والعراق وليبيا واليمن. وأضافت: إن «اللائحة الموحدة بالمنظمات الإرهابية الدولية يجب أن تشكل وفق إطار توافقات فيينا لتسوية الأزمة في سورية».

وأكدت ماتفيينكو «الحاجة إلى مواصلة الجهود للتنسيق ضمن إطار تفاهمات فيينا بمشاركة واعتراف جميع الدول المهتمة بإنشاء قائمة واحدة بكل المنظمات الإرهابية الدولية»، مشيرة إلى أنه في الوقت الحاضر من المهم تحديد المعايير التي سيتم إنشاء هذه القائمة بموجبها كي يصل المجتمع الدولي بأسره إلى فهم مشترك حول ذلك.

كما أكدت أن روسيا ما تزال تؤيد إنشاء تحالف دولي واسع مناهض للإرهاب للعمل على مكافحة المنظمات الإرهابية الدولية.